

الدكتور فريد دبو شة

القانون الدستوري في الجزائر والقانون المقارن

كتاب بيداغوجي

الجزء الأول
النظرية العامة للدولة
الدستور: إطار قانوني
لمؤسسات الدولة

مرفق بـ :

- منهجية التعليق على النصوص القانونية والفقهية والأحكام
- والقرارات القضائية مرفقة بنموذج تطبيقي.
- نماذج عن مواضيع الأعمال الموجهة.
- نماذج عن أسئلة الامتحانات



الفهرس

5.....مقدمة

الفصل الأول

تحديد مفهوم القانون الدستوري كفرع من فروع القانون العام الداخلي

11 الفصل الأول : تحديد مفهوم القانون الدستوري كفرع من فروع القانون العام الداخلي

11 ♦المبحث الأول : تعريف القانون الدستوري وإبراز علاقته بفروع القانون الأخرى.....

12 المطلب الأول : تبأين فقهي حول إعطاء تعريف مُوحد للقانون الدستوري.....

الفرع الأول : محاولة تعريف القانون الدستوري انطلاقا من المدلول اللغوي لاصطلاح..

13.....الدستور

14 الفرع الثاني :تعريف القانون الدستوري انطلاقا من المعيار الشكلي.....

15 الفرع الثالث :تعريف القانون الدستوري انطلاقا من المعيار الموضوعي.....

المطلب الثاني :علاقة القانون الدستوري باعتباره فرع من فروع القانون العام الداخلي بفروع القانون.

18.....الأخرى.....

20 الفرع الأول :علاقة القانون الدستوري بفروع القانون العام الداخلي.....

20 الفقرة الأولى: علاقة القانون الدستوري بالقانون الإداري.....

22 الفقرة الثانية: علاقة القانون الدستوري بالقانون الجنائي.....

23 الفقرة الثالثة: علاقة القانون الدستوري بقانون المالية.....

24 الفرع الثاني: علاقة القانون الدستوري بالقانون الدولي العام.....

25 الفرع الثالث :علاقة القانون الدستوري بالقانون الخاص.....

26 ♦المبحث الثاني :مصادر القانون الدستوري.....

- المطلب الأول: المصادر الرسمية للقانون الدستوري. 27.....
- الفرع الأول: التشريع كمصدر رسمي أول في الدول ذات الدساتير المكتوبة. 28.....
- الفقرة الأولى: الوثيقة الدستورية. 29.....
- الفقرة الثانية: القوانين الاستثنائية. Lois référendaires. 33.....
- الفقرة الثالثة: المعاهدات الدولية. 34.....
- الفقرة الرابعة: العمل التشريعي: "القانون" 35.....
- أولا: القوانين العضوية. Les lois organiques. 36.....
- ثانيا: القوانين العادية. Les lois ordinaires. 43.....
- ثالثا: الأوامر الصادرة من طرف رئيس الجمهورية في حالة غياب المجلس الشعبي الوطني.
- Les Ordonnances 45.....
- الفقرة الرابعة: التشريع الفرعي: (التنظيم Le règlement) 52.....
- الفقرة الأولى: اللوائح المستقلة أو القائمة بذاتها (المراسيم الرئاسية)
- Les décrets présidentiels 53.....
- الفقرة الثانية: اللوائح التنفيذية. 57.....
- الفقرة الثالثة: القرارات الإدارية. 58.....
- الفرع الثاني مكانة العرف الدستوري بالنسبة للدول التي لديها دساتير مكتوبة. 66.....
- الفقرة الأولى: تحديد المقصود بالعرف الدستوري وتبيان أركانه. 67.....
- أولا: الركن المادي: élément matériel –material element 68.....
- ثانيا: الركن المعنوي: élément moral - moral element 69.....
- الفقرة الثانية: التباين الفقهي حول الطبيعة القانونية للعرف الدستوري. 70.....
- ثانيا: الفقه المؤيد لوجود العرف الدستوري. 71.....

71.....	الفقرة الثالثة: وظائف العرف الدستوري في الدول التي لديها دساتير مكتوبة.
72.....	أولاً: العرف المُفسّر: Coutume interprétative
72.....	ثانياً: العرف المُكَمِّل: Coutume complémentaire
73.....	ثالثاً: العُرف المُعَدِّل: La Coutume Modificative
74.....	المطلب الثاني: المصادر التفسيرية للقانون الدستوري
74.....	الفرع الأول: الاجتهاد القضائي. (La jurisprudence)
76.....	الفرع الثاني: الفقه الدستوري.
77.....	أسئلة متعلقة بموضوع مصادر القانون الدستوري

الفصل الثاني

النظرية العامة للدولة

81.....	الفصل الثاني: النظرية العامة للدولة
82.....	♦ المبحث الأول: تباين فقهي حول أصل نشأة الدولة
82.....	المطلب الأول النظريات الغير قانونية في تفسير أصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها
82.....	الفرع الأول النظريات الميتافيزيقية أو التيوقراطية كأساس لتبرير استبداد الحكام وليس
83.....	لنشأة الدولة La Théories Théocratiques
83.....	الفقرة الأولى: نظرية تقديس الحاكم
84.....	الفقرة الثانية: نظرية الاختيار الإلهي للحكام
84.....	الفقرة الثالثة: الاختيار الإلهي غير المباشر: "العناية الإلهية"
85.....	الفرع الثاني: نظرية القوة والتفوق كأساس لنشأة الدولة وأساس السلطة فيها.
86.....	أولاً: تفسير العلامة ابن خلدون لنشأة الدولة.

- 87.....ثانيا: النظرية الماركسية: الصراع الطبقي كأساس لنشأة الدولة.
- 88.....ثالثا: نظرية التضامن الاجتماعي.
- 89.....الفرع الثالث: نظرية التطور العائلي والتاريخي.
- 89.....أولا: نظرية التطور العائلي.
- 90.....ثانيا: نظرية التطور التاريخي.
- المطلب الثاني: النظريات الديمقراطية أو القانونية في تفسير أصل نشأة الدولة و أساس السلطة فيها90.
- الفرع الأول: النظرية الاتفاقية : " اتفاق الأفراد كأساس لنشأة الدولة و أساس السلطة فيها".....91.
- الفقرة الأولى: نظرية العقد الاجتماعي : "فكرة مفترضة لكنها جسدت الأساس الديمقراطي لنشأة الدولة وأساس السلطة فيها".....91.
- أولا : تصور توماس هوبز Thomas Hobbes لنشأة الدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي.....92.
- ثانيا: تصور جون لوك John Locke لنشأة الدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي....94.
- ثالثا: تصور جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau لنشأة الدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي.....95.
- الفقرة الثانية: نظرية الوحدة للمفكر الألماني Jéllineck.....95.
- الفقرة الثالثة: عقد البيعة في الإسلام : "عقد اجتماعي حقيقي لنشأة الدولة و أساس السلطة فيها".....99.
- الفرع الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الدولة على أساس دستوري.....100.

الفقرة الأولى: نظرية الهرم القانوني أو مبدأ تدرج القوانين للفقير النمساوي كلسن	
KELSEN.....	100
الفقرة الثانية: نظرية تأسيس السلطة للفقير جورج بيردو G.BURDEAU: "نشأة الدولة	
تكون بالانتقال من سلطة الأشخاص إلى سلطة المؤسسات"	101
الفرع الثالث: نظرية المؤسسة للفقير موريس هوريو Maurice Hauriou: "الدولة هي	
مؤسسة المؤسسات	102
أسئلة متعلقة بموضوع أصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها	103
المبحث الثاني: تحديد أركان الدولة وخصائصها	104
المطلب الأول: الأركان والركائز التي تقوم عليها الدولة	106
الفرع الأول: العنصر البشري في الدولة	106
الفقرة الأولى: المدلول الاجتماعي للشعب	107
الفقرة الثانية: المدلول السياسي للشعب	108
الفقرة الثالثة: الفرق بين الشعب Le peuple والسكان La population	109
الفقرة الرابعة: التمييز بين الشعب والأمة	110
أولا: النظرية الموضوعية	110
ثانيا: النظرية الشخصية	111
ثالثا: النظرية المادية أو الماركسية	111
الفرع الثاني: الرقعة الجغرافية (الإقليم)	111
الفقرة الأولى: نطاق الإقليم	112
أولا: الإقليم البري أو اليابسة	112

112.....	ثانيا: الإقليم البحري.
113.....	ثالثا: الإقليم الجوي.
114.....	الفقرة الثانية: طبيعة حق الدولة على إقليمها.
114.....	الفرع الثالث: السلطة السياسية.
115.....	الفقرة الأولى: التمييز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها.
116.....	الفقرة الثانية: التمييز بين السلطة المتمتعة بالشرعية والسلطة المتمتعة بالمشروعية.
117.....	المطلب الثاني: الخصائص المميزة للدولة.
118.....	الفرع الأول: تمتع الدولة بالشخصية المعنوية: "الدولة شخص معنوي إقليمي متميز عن الأشخاص المعنوية الأخرى".
119.....	الفقرة الأولى: تعريف الشخصية المعنوية: "التمييز بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي".
122.....	الفقرة الثانية: أنواع الأشخاص المعنوية.
123.....	أولا: أشخاص معنوية إقليمية.
124.....	ثانيا: أشخاص معنوية مرفقية أو مصلحة.
125.....	الفقرة الثالثة: الآثار المترتبة على الاعتراف بالشخصية الاعتبارية.
127.....	الفقرة الرابعة: مظاهر تميز الدولة باعتبارها شخص معنوي إقليمي عن باقي الأشخاص المعنوية الأخرى.
128.....	أولا: خصائص الشخصية المعنوية للدولة.
128.....	ثانيا: الآثار المترتبة على تمتع الدولة بالشخصية الاعتبارية.
133.....	الفرع الثاني السيادة. La souveraineté.

133	الفقرة الأولى: تعريف السيادة.....
134	الفقرة الثانية: مظاهر السيادة.....
134	أولاً: السيادة الداخلية والخارجية.....
135	ثانياً: السيادة الإقليمية والسيادة الشخصية.....
136	ثالثاً: السيادة السلبية والسيادة الإيجابية.....
136	الفقرة الثالثة: صاحب السيادة في الدولة.....
137	أولاً: نظرية سيادة الأمة. La Souveraineté Nationale.....
137	1-مضمون نظرية سيادة الأمة.....
138	2- النتائج المترتبة على نظرية سيادة الأمة والانتقادات الموجهة لها.....
140	ثانياً: نظرية سيادة الشعب. La Souveraineté Populaire.....
141	1-مضمون نظرية سيادة الشعب.....
141	2- النتائج المترتبة على نظرية سيادة الشعب والانتقادات الموجهة لها.....
144	ثالثاً: موقف المؤسس الدستوري الجزائري من نظرية سيادة الأمة وسيادة الشعب.....
149	أسئلة متعلقة بموضوع أركان الدولة وخصائصها.....
150	المبحث الثالث: الأشكال القانونية للدولة. Les Formes juridiques de l'Etat.....
150	المطلب الأول: الدولة البسيطة أو الموحدة. L'Etat simple ou unitaire.....
151	الفرع الأول: أسلوب المركزية الإدار. La décentralisation administrative.....
	الفرع الثاني: أسلوب اللامركزية الإدارية كبدأ أساسي للتنظيم الإداري في الدولة الموحدة :
160	"مبدأ تقني وديمقراطي".....
175	المطلب الثاني: الدولة الفيدرالية: النموذج المثالي للدولة المركبة L'Etat composé.....

الفرع الأول: مفهوم الاتحاد الفيدرالي أو الدولة الفيدرالية L'Etat Fédéral.....	176
الفقرة الأولى: تعريف الدولة الفيدرالية.....	176
الفقرة الثانية: نشأة الاتحاد الفيدرالي.....	178
الفقرة الثالثة: التمييز بين الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي.....	179
الفرع الثاني: مبادئ تنظيم الدولة الفيدرالية كضمانة لتجسيد الرغبة في التوحد و الحفاظ على التنوع.....	181
الفقرة الأولى: مبدأ الاستقلالية الداخلية للمؤسسات.....	181
الفقرة الثانية: مبدأ المشاركة.....	182
الفقرة الثالثة : مبدأ التراكم أو الازدواجية Le principe de la superposition.....	183
أسئلة متعلقة بموضوع الأشكال القانونية للدولة.....	186

الفصل الثالث

الدستور: إطار قانوني لمؤسسات الدولة

الفصل الثالث: الدستور: إطار قانوني لمؤسسات الدولة.....	189
♦المبحث الأول: طرق وضع الدساتير.....	190
المطلب الأول: الأساليب الغير ديمقراطية في وضع الدساتير.....	191
الفرع الأول: الدستور عبارة عن منحة من الحاكم كغطاء للحكم المطلق.....	191
الفرع الثاني: الدستور عبارة عن عقد : خطوة إلى الأمام باتجاه الديمقراطية.....	192
المطلب الثاني: الأساليب الديمقراطية في وضع الدساتير.....	193
الفرع الأول: وضع الدستور عبر الجمعية التأسيسية: "تكريس حقيقي للسيادة الشعبية".....	195

195.....	الفقرة الأولى: السلطة التأسيسية الأصلية.
196.....	الفقرة الثانية: تعديل الدستور عبر السلطة التأسيسية الفرعية أو المنشأة أو المشتقة.
197.....	الفرع الثاني: وضع الدستور عبر الاستفتاء الشعبي.
197.....	الفقرة الأولى: الاستفتاء الشعبي بمثابة تعبير ديمقراطي حقيقي.
188.....	الفقرة الثانية: اللجوء للاستفتاء الشعبي سلطة يستأثر بها رئيس الجمهورية.
200.....	المبحث الثاني: أنواع الدساتير.
200.....	المطلب الأول: أنواع الدساتير من حيث شكلها وطرق تعديلها.
201.....	الفرع الأول: الدساتير المكتوبة أو المدونة والدساتير العرفية.
203.....	الفرع الثاني: الدساتير الجامدة والدساتير المرنة.
203.....	الفقرة الأولى: الدساتير المرنة. Constitutions souples.
203.....	الفقرة الثانية: الدساتير الجامدة. Constitutions rigides.
204.....	أولا: تعريف الدستور الجامد.
204.....	ثانيا: إجراءات تعديل الدساتير الجزائرية باعتبارها دساتير جامدة.
205.....	1- إجراءات تعديل الدستور.
205.....	أ- المبادرة باقتراح التعديل الدستوري: مرحلة تؤكد سيطرة واضحة لرئيس الجمهورية على التعديل الدستوري.
206.....	ب- مرحلة قبول المبادرة باقتراح التعديل الدستوري.
206.....	ج- دور الشعب في الموافقة النهائية على التعديل الدستوري: "التراجع عن مكتسبات دستور 1963".
ج-1:	دور الشعب في الموافقة على التعديل الدستوري إذا كانت المبادرة من طرف

رئيس الجمهورية: "المبدأ والاستثناء".....	207
ج-2: دور الشعب في الموافقة النهائية على التعديل الدستوري في حالة ما إذا كانت المبادرة من طرف أعضاء البرلمان.....	208
2- القيود الواجب احترامها من طرف السلطة التأسيسية المشتقة عند تعديل الدستور.....	209
أ- منع تعديل الدستور في بعض الفترات: (حظر زمني).....	209
ب- منع تعديل بعض أحكام الدستور: (حظر موضوعي).....	210
المطلب الثاني: أنواع الدساتير بحسب مضمونها.....	214
الفرع الأول: دستور قانون. Constitution Lois.....	214
الفرع الثاني: دستور برنامج. Constitution programme.....	215
المطلب الثالث: الدساتير الصغيرة أو المؤقتة.....	216
الفرع الأول: الدستور الصغير بمثابة دستور مؤقت لتسيير مرحلة استثنائية تمر بها الدولة.....	216
الفرع الثاني: ثراء التجربة الدستورية الجزائرية بالدساتير المؤقتة: "أمر 10 جويلية 1965 كأول دستور مؤقت".....	216
أسئلة متعلقة بموضوع طرق وضع الدساتير وأنواعها.....	217
♦ المبحث الثالث: ضمانات حماية سمو الدستور.....	222
المطلب الأول: النماذج المختلفة للرقابة على دستورية القوانين بالنظر للجهة المخول لها ممارسة الرقابة.....	224
الفرع الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين: "النظام الدستوري	

- 224.....الفرنسي محمد الرقابة السياسية على دستورية القوانين ".....
- الفقرة الأولى: تجربة الرقابة السياسية على دستورية القوانين عبر هيئة مجلس
- 225.....للشيخ الحامي لدستور.....
- الفقرة الثانية: تجربة الرقابة السياسية على دستورية القوانين عبر هيئة اللجنة
- 226.....الدستورية في إطار دستور 27 أكتوبر 1946.....
- الفقرة الثالثة: التجربة الحالية في إسناد الرقابة على دستورية القوانين عبر هيئة
- 227.....المجلس الدستوري بداية من دستور الجمهورية الخامسة 1958.....
- 227...أولا: تركيبة المجلس الدستوري في إطار دستور 1958 و التعديلات اللاحقة له.....
- 228.....ثانيا: الهيئات المخول لها إخطار المجلس الدستوري.....
- 229.....ثالثا: اختصاصات المجلس الدستوري في مجال الرقابة على دستورية القوانين.....
- 229.....الفرع الثاني الرقابة القضائية على دستورية القوانين.....
- الفقرة الأولى: الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الأصلية أو
- 230.....الإلغاء: "النمط الأوروبي".....
- أولا: خصائص الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدعوى
- 231.....الأصلية.....
- 232.....ثانيا: أشكال الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الأصلية.....
- الفقرة الثانية: الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدفع أو الامتناع:
- 233... "النمط الأمريكي".....
- أولا: قضية ويليام ماربوري ضد جيمس ماديسون بمثابة حجر الزاوية في ممارسة
- 233.....القضاء الأمريكي للرقابة على دستورية القوانين.....

- ثانيا: مضمون الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدفع أو الامتناع...235
- ثالثا: خصائص الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الدفع أو الامتناع.....236
- رابعا: آليات تحريك الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع أمام المحاكم الأمريكية.....238
- 1- الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع . Le contrôle par voie d'exception.....238
- 2- الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الأمر القضائي L'injonction.....238
- 3- الرقابة القضائية على دستورية القوانين عن طريق الحكم التقريري Le jugement déclaratoire.....239
- المطلب الثاني : تطور مبدأ الرقابة على دستورية القوانين عبر الدساتير الجزائرية المتعاقبة: " إسناد وظيفة حماية سمو الدستور لمحكمة دستورية بدلا من المجلس الدستوري".....240
- الفرع الأول : مظاهر تميز المحكمة الدستورية عن المجلس الدستوري من خلال التركيبة البشرية.....244
- الفقرة الأولى: مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بتشكيلته المحكمة الدستورية.....245
- 1: تغليب أسلوب الانتخاب على أسلوب التعيين في عملية اختيار أعضاء المحكمة الدستورية.....248
- 2: تدعيم تركيبة المحكمة الدستورية بالكفاءات المتخصصة في القانون الدستوري:

249.....	" إضافة نوعية وتجربة فريدة من نوعها"
258.....	ثانيا: غياب التمثيل المتوازن للسلطات في تركيبة المحكمة الدستورية.
1:	الاستمرارية في الحفاظ على نفس عدد الأعضاء المعيّنين من طرف رئيس الجمهورية
269.....	من بينهم رئيس المحكمة الدستورية: " التقليل من ضمانات الاستقلالية العضوية"
2:	التقليل من ممثلي السلطة القضائية ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية.....
3:	مبررات إستبعاد ممثلي السلطة التشريعية من التواجد ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية
271.....	ولأول مرة عبر كافة الدساتير المتعاقبة: "ضمان الحياد والاستقلالية"
	الفقرة الثانية: تشديد شروط العضوية في المحكمة الدستورية: "ضمانة لاستقلاليتها وكفاءة
272.....	أعضائها"
273.....	أولا: شروط العضوية في المحكمة الدستورية بالنسبة للأعضاء المنتخبين والمعينين.....
	ثانيا: تشديد شروط العضوية بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية: "نفس شروط الترشح
273.....	لرئاسة الجمهورية باستثناء شرط السن"
275.....	الفقرة الثالثة: ضمانات ممارسة العضوية في المحكمة الدستورية.
275.....	أولا: أداء اليمين أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا وليس أمام رئيس الجمهورية.....
276.....	ثانيا: تمتع أعضاء المحكمة الدستورية بالحصانة.....
278.....	ثالثا: ضمانات عدم القابلية لعزل أعضاء المحكم الدستورية.....
	رابعا: تكريس حالة التنافي كضمانة لاستقلالية أعضاء المحكمة الدستورية في ممارسة
289.....	مهامهم الدستورية.....
290.....	خامسا: تحديد مدة عضوية أعضاء المحكمة الدستورية.....
	الفرع الثاني: مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة باختصاصات المحكمة
295.....	الدستورية.....

- الفقرة الأولى: الإختصاص الرقابي للمحكمة الدستورية في مجال الرقابة على دستورية القوانين. 297
- أولا: وظيفة المحكمة الدستورية في ممارسة الرقابة الإجبارية على دستورية القوانين. 298
- 1: رقابة مطابقة القوانين العضوية للدستور..... 300
- 2: رقابة مطابقة النظام الداخلي لغرفتي البرلمان مع الدستور..... 306
- 3: خضوع الأوامر الصادرة من طرف رئيس الجمهورية في الحالات العادية إلى رقابة سابقة ووجوبية من طرف المحكمة الدستورية: "شرط مستحدث"..... 307
- ثانيا: الرقابة الاختيارية على دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات: "تكريس الرقابة السابقة واللاحقة"..... 315
- 1: النصوص القانونية الخاضعة للرقابة الدستورية السابقة..... 318
- 2: النصوص القانونية الخاضعة للرقابة الدستورية اللاحقة..... 320
- أ: توسيع الرقابة الدستورية على التنظيمات في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020: "
- الرقابة على التنظيم الثقل وليس على المراسيم التنفيذية"..... 322
- ب: تعزيز الرقابة اللاحقة عبر آلية الدفع بعدم الدستورية..... 327
- ثالثا: ضوابط عمل المحكمة الدستورية في مجال الرقابة على دستورية القوانين..... 332
- 1: ممارسة المحكمة الدستورية لوظائفها الرقابية مرتبط بالإخطار أو الإحالة: " المحكمة الدستورية لا تتحرك تلقائيا"..... 332
- 2: الضوابط الإجرائية للفصل في الإخطار و الإحالة في مجال الرقابة على دستورية القوانين..... 343
- الفقرة الثانية: الاختصاصات المستحدثة في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.. 356
- أولا: إمكانية إخطار المحكمة الدستورية بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السلطات

الدستورية: "دور فعال في التحكيم بين السلطات الدستورية".....	357
ثانيا: إمكانية إخطار المحكمة الدستورية حول تفسير حكم أو عدة أحكام دستورية: "المحكمة الدستورية هي المؤسسة الوحيدة المخول لها تفسير أحكام الدستور....."	368
ثالثا: إمكانية إخطار المحكمة الدستورية من أجل استصدار قرار رفع الحصانة البرلمانية: "اختصاص مستحدث ولأول مرة عبر كافة الدساتير المتعاقبة".....	375
الفقرة الثالثة: تمكين القضاء الدستوري من ممارسة وظائف أخرى خارج المجال الرقابي.....	377
أولا: صلاحيات استشارية مستحدثة بموجب التعديل الدستوري.....	377
ثانيا: الصلاحيات الإستشارية التي كان يمارسها المجلس الدستوري ولم يطرأ عليها أي تعديل في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.....	382
أسئلة متعلقة بموضوع ضمانات حماية سمو الدستور.....	411
خاتمة.....	415
منهجية التعليق على النصوص القانونية والفقهية.....	417
نموذج تطبيقي للتعليق على نص قانوني.....	423
منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.....	428
نموذج تطبيقي للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية.....	431
قائمة المصادر والمراجع.....	437
قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:.....	466

